عاملات ناجحات. كذلك زادت عدد الناشطات المناضلات من أجل تقدم النساء في الحقول السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

١٤. لا تزال هناك عقبات كثيرة، قديمة وجديدة. أولاً، غياب الديموقراطية، وهذه عقبة قديمة لا تزال تسد الطريق وتحتاج إلى التطبيق لتتيح فرصاً أفضل كي ينفذ جدول أعمال الحركة النسائية الذي وضعته عند بداياتها في القرن الماضي. ثانياً، أصبحت العقلية الأصولية عقبة كأداء جديدة تحاول أن تبطل كل الإنجازات التي تحققت حتى الآن. نحتاج إلى إستراتيجيات جديدة لمواجهة هذه الظاهرة الجديدة لان من الصعب مواجهة الذين يستخدمون تعاليم إسلام متسامح أصلاً ليخلقوا جواً من التعصب ضد التقدم الإجتماعي، وضد النساء بصفة خاصة. ثالثاً، هناك عقبة جديدة في التهديدات التي توجهها الحكومات العربية والقوى المحافظة إلى المنظمات النسائية غير الحكومية، لأن المنظمات غير الحكومية جزء من حركة حقوق الانسان والمجتمع المدني التقدمي التي تعقد صلات بالحركة الدولية المناهضة للعولمة.

١٥. في المستقبل يجب أن تناضل الحركات النسائية العربية ضد العقبات القديمة والجديدة، وأن تغيّر كل القوانين التي تميز ضد النساء، خاصة قانون الأسرة، وأن تضع نهاية لمختلف آلام النساء القاعديات؛ وتمكين النساء من الوصول إلى مراكز صنع القرار، لا سيما في مجالس النواب.

Email:awo@nets.com.jo

ÉfÉMhQ ÉjhR

مؤسسة اللجنة اللبنانية لمقاومة العنف ضد النساء ورئيستها.

١. يصعب القول بأن هناك انجازاً كبيراً نستطيع وصفه كحدث مهم وبارز بحد ذاته. ولكن هناك مجموعة من الانجازات التي تراكمت على مدى سنوات من العمل، استطاعت أن تحدث نقلة في موقع المرأة داخل المجتمع بشكل عام. فلقد استطاعت الحركة النسائية العربية أن تفرض وجودها داخل المجتمع، وتبلور مطالب نسائية محددة. ونتيجة لهذا التحرك النسائي، أقرت معظم الدول العربية بضرورة إتخاذ إجراءات للحد من أشكال التمييز في قوانينها، من خلال توقيعها على إتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإن كانت لم تترجم بعد على صعيد التطبيق العملي لبنود الاتفاقية.

أما بالنسبة للإخفاق فأفضل هنا استخدام كلمة قصور بدل إخفاق، فيكمن في عدم تمكن الحركة النسائية من ممارسة الضغط الكافي على حكوماتها من أجل وضع الإتفاقية موضع التنفيذ بحيث يجري تعديل القوانين المحلية لكي تتلاءم مع بنود الاتفاقية. كما يبرز قصور آخر في النهج الذي تعتمده الحركة النسائية بمعظم فئاتها والذي يكمن في عدم الإعتراض على التحفظات التي وضعتها الدول العربية على بنود الإتفاقية، والتي تتمحور حول قوانين الأحوال الشخصية. ويعتبر هذا النهج نوعاً من الإستسلام للامر الواقع، رغم أن هذه القوانين تمس جوهر القضية النسائية.

٢. هناك مشاكل مختلفة تعاني منها النساء في العالم أجمع، منها ما هو مشترك وعام، ومنها ما يختلف بحسب الخصوصيات التي تميز مجتمع عن آخر. إلا أن جميع المشكال تلك، أكانت خاصة أم عامة، وبغض النظر عن الإنتماء الديني أو العرقي أو الجغرافي أو الثقافي، تنطلق من أساس واحد، ألا وهو النظام الإجتماعي الأبوي الذي يسود في مختلف أنحاء العالم والذي وضع المرأة في موقع التبعية والخضوع، وكرّس للرجل سيطرته شبه المطلقة على مواقع القرار في كافة نواحي الحياة الإجتماعية والإقتصادية والقانونية والثقافية...

لهذا نحن على قناعة بأن هناك العديد من القضايا التي لا تزال توحدنا مع بقية النساء في أنحاء أخرى من العالم، كمشكلة العنف الموجه ضد النساء مثلاً، وهي مشكلة يتجلى فيها النظام الأبوي بأبشع أشكاله، وهناك أيضاً مشاكل سبق أن عانت منها النساء في مجتمعات أخرى وتمكنت من إيجاد حلول لها، بينما لا تزال نساء في مجتمات أخرى أقل تطوراً تعاني منها لغاية الآن، كمشكلة التمييز ضد المرأة في القوانين. وهناك أيضاً بعض القضايا النسائية التي تختبض فيها بعض المجتمعات دون أخرى أوانها تأخذ أشكالاً مختلفة بين دولة وأخرى، كمشكلة جرائم الشرف أو ختان الإناث مثلاً.

٣. قد يعود تنامي الموجات الأصولية الدينية في المجتمعات العربية إلى عوامل متعددة، أبرزها الأزمات الاجتماعية والإقتصادية وتردي الأوضاع المعيشية في أكثرية الدول العربية، إضافة إلى الهزائم العسكرية التي مني بها العالم العربي في مواجهة الدولة الصهيونية، كلها عوامل تزيد من حدة النقمة المنتشرة في الشارع العربي، في الوقت الذي لا تسمح فيه الأنظمة المتسلطة وغير الديموقراطية بالتعبير عن هذه النقمة وإحداث التغييرات التي يراها الشارع ضرورية للتخلص من أزماته. وإذا أضفنا إلى هذه العوامل، ضعف أو حتى غياب القوى الديموقراطية والعلمانية التي قد تطرح نفسها بديلاً للأنظمة القائمة، لا تجد هذه النقمة تعبيراً لها إلا باللجوء إلى الدين. وهنا مسألة حساسة يجب معالجتها. ففي جوهر الديانات السماوية الإسلامية والمسيحية دعوة إلى عدالة إجتماعية وإلى تقدير الإنسان وإحترام حقوقه، وإلى إصلاح الفساد وغيرها من

القضايا التي تعبر بالفعل عن حاجات الشعوب المقهورة. إلا أن المشكلة الأساسية التي نعاني منها هي تلك التيارات الأصولية المتطرفة التي تفرض نفسها بدائل عن الأنظمة القائمة، ولكنها ليست أقل تسلطاً منها. والمشكلة الأساسية التي قد تواجه الحركة النسائية في تعاطيها مع تلك التيارات الأصولية، هي في الجمود الفكري لهذه الأخيرة، وانغلاقها على نفسها وعلى أي إمكانية لتغيير القوالب التي وضعت منذ مئات السنين.

٤. قد يحتاج تحسين أوضاع المرأة في الدول العربية إلى تنوع أكبر من ذلك الموجود حالياً، نظراً إلى الحاجات الكبيرة القائمة في هذا الإطار. ولكن، ولكي يعطي هذا التنوع نتائج أكثر فعالية، يجب أن نقيمه من حيث تطرقه للقضايا الأكثر إلحاحاً بالنسبة للمرأة العربية في وقتنا الراهن. فالحركة النسائية العربية لم تستطع لغاية الآن أن تتوحد على تحديد الأولويات التي يفترض على أساسها أن تتبلور خطة عمل تحضن الخدمات المتنوعة، ولكن توجهها نحو أهداف واضحة ومبرمجة زمنياً، وفقاً للأولويات الموضوعة.

وهنا علينا أن نشير إلى نقطة حساسة، وهي خضوع برامج بعض الجمعيات الأهلية إلى أجندة المموّل، لا بل هناك بعض الجمعيات التي تنشأ بناءً على هذه الاجندة، بغض النظر إن كانت تلك الأجندة ملبية للحاجات الميدانية أم لا.

٥. نحن نعتبر أن قانون الأسرة أو قانون الأحوال الشخصية هو من القضايا الأساسية، لا بل هو القضية الجوهرية التي يجب أن تعمل عليها الحركة النسائية في جميع الدول العربية، والتي يفترض أن تدخل أيضاً في أولويات القضايا التي تعمل عليها منظمات حقوق الإنسان وجميع القوى التي تطالب بقيام أنظمة ديموقراطية. فكيف لنا أن نطالب بنظام ديموقراطي في مجتمع ما، دون أن نرسي أسس هذا النظام داخل الأسرة التي تشكل الخلية النووية في هذا المجتمع؟ إن قوانين الأحوال الشخصية لا تقوم على أساس علاقة متساوية أو علاقة شراكة كاملة بين المرأة والرجل، إنما تقوم على أساس سيطرة شبه مطلقة للرجل على أسرته، بما فيها زوجته أو «أتباعه» من النساء.

٦. قد نكون نبالغ بعض الشيء إذا ما اعتمدنا هذا الوصف لتحديد العلاقة التي كانت قائمة بين الحركات النسائية العربية والغربية. ففي الماضي كانت هناك أطراً أكثر نشاطاً من تلك الموجودة الآن، تجمع الحركات النسائية في العالم العربي، كما كان هناك أطراً عالمية تجمع النساء من مختلف أنحاء العالم، من الدول الغربية ودول العالم الثاني والثالث... ولكن مما لا شك فيه أن المنظمات النسائية في الدول الغربية، ونتيجة للتطور الإقتصادي والإجتماعي العام، استطاعت أن تحقق إنجازات لم تكن بمتناول الحركات النسائية في العالم العربي، ولهذا شكلت بالنسبة للبعض، نماذج يحتذى بها. ولكن هذا لا ينفي أهمية الإنفتاح على حركات نسائية في مناطق أخرى من العالم، خاصة تلك التي تعمل في ظروف إجتماعية وثقافية أقرب من تلك الغربية إلى الواقع الإجتماعي والثقافي في بلداننا العربية، من أجل تبادل الخبرات والإستفادة من تجارب هامة جداً لبعض الحركات النسائية في تلك الدول الشرقية والإفريقية، وأيضاً في أميركا اللاتينية.

٧. لا يكون مستغرباً تبلور أكبر حول القضية النسائية لدى الطبقة المتعلمة من بين النساء، ومنهن من تمكن من طرح قضايا جوهرية لامست المشاكل الأساسية التي تعاني منها النساء في مجتمعاتهن، وخلقت حالة وعي عند النساء من طبقات مختلفة. يمكننا هنا أن نشير إلى التظاهرة الضخمة التي استطاعت الحركة النسائية في المغرب تنظيمها يوم ٨ آذار عام ٢٠٠٠، بالتزامن مع المسيرة العالمية للنساء. وقد ناهز عدد المشاركات والمشاركين المليون شخص.

ولكن هذا لا ينفي الجانب الآخر من الموضوع، والذي لم يتطرق إليه السؤال، ألا وهو الطابع الخيري الذي ميّز العمل النسائي، والذي اقتصر في تكوينه على النساء من الطبقات المتعلمة والميسورة، فلم يتمكن من التحول إلى حركة نسائية مطلبية وبالتالي نشر الوعي حول القضايا النسائية بين مختلف الطبقات الإجتماعية. وهذا ينطبق أيضاً على معظم التجمعات النسائية التي تكون إما مقرّبة من الأنظمة السياسية القائمة أو تابعة لها.

٨. قد لا تكون مثل تلك الممارسات مقتصرة على الحركات النسائية العربية وحدها، وإنما هي صفة تلازم الكثير من الجمعيات والأحزاب وغيرها من أطر المجتمع المدني. أن ضعف الممارسة الديموقراطية وغياب المساءلة هي مشكلة تطرح نفسها على صعيد المجتمعات العربية وتبرز بشكل واضح في الأنظمة الإنتخابية حيثما يوجد نظام إنتخابي. لذلك، فإنه ليس من المستغرب أن تنتقل هذه الممارسات إلى داخل أطر المجتمع المدني. إلا أن ذلك لا يعفي الجمعيات في المجتمع المدني، خاصة تلك التي ترفع شعارات مطلبية تغييرية أن تعطي نموذجاً متميزاً في ممارسة العملية الديموقراطية داخلها، بحيث تسعى إلى توفير بيئة ملائمة لتنمية الطاقات البشرية لأعضائها، ورفع مستوى المسؤولية الجماعية لديهم، كذلك توفير المناخ الملائم للمساءلة والمحاسبة، كما شعور بالمسؤولية تجاه القضايا المطروحة وكذلك المحاسبة لديهم.

٩. إن استخدام كلمة الجندر لا يزال حديثاً إلى حد ما في المجتمعات العربية، رغم أن مضمونه لم يكن غريباً كلياً عن الخطاب النسائي في العالم العربي. إلا أن هذا الخطاب لم يتمكن بعد من إحداث